مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في ظل احداث (الربيع العربي) والازمة الخليجية
دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة

أ.م.د. مروان عوني كامل
كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت

م.د. احمد مشعان النجم
كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة الانبار

تنطوي دراسة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صعيد مجموعتين من المتغيرات الإقليمية، يقع بينهما كثير من التعارض والالتقاء، على صعوبات تتعلق بالقدرة على تصنيف الإحداث والمتغيرات المتسارعة التي باتت تمر بها منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط، والخروج بنتائج موضوعية يمكن البناء عليها. بمعنى آخر، تعد منظمة المجلس والأزمات الإقليمية التي رافقت مسيرتها حتى الآن ومستقبل وجودها ودورها هي مفردات هذه الدراسة التي تسعى من خلال أسلوب التوصيف والتحليل أن تختار ظاهرة يمكن القياس عليها من أجل الوصول إلى استنتاجات علمية بصددها.

Abstract :

The study of the future of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf at the level of two groups of regional variables, with many contradictions and convergence between them, involves difficulties related to the ability to categorize the rapid events and variables that the Arab Gulf region and the Middle East are going through, and come up with objective results that can be built upon. In other words, the council organization and the regional crises that accompanied its path to date, the future of its existence and its role are the vocabulary of this study which seeks through the method of characterization and analysis to choose a measurable phenomenon in order to reach scientific conclusions regarding it.

الكلمات المفتاحية: دول الخليج العربي–الربيع العربي–الازمة–المتغيرات

المقدمة

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من بين المنظمات الاقليمية القائمة في منطقة الشرق الاوسط، قد لا يكون له الدور الفاعل الاقليمي المطلوب والمرغوب عند التأسيس، الا انه لا يمكن تغافل فاعليته ودوره على مستوى الدول الاعضاء، وقد تعرض مجلس التعاون الخليجي للدول العربية كما هو حال المنظمات الاقليمية الى العديد من المتغيرات والعوامل التي كان لها وما زال التأثير الواضح في مدى تماسك المجلس في وحدته من عدمه، والتي توزعت ما بين متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، ولعل اهم هذه المتغيرات التي برز تأثيرها بشكل كبير على وحدة مجلس التعاون الخليجي للدول العربية وتهدد بإمكانية التفكك والانحلال قد جاءت بعد عام ٢٠١١م سيما التغيير في المنطقة العربية والمعروف بأسم "الربيع العربي" والازمة الداخلية الخليجية مع قطر عام ٢٠١٧م، والتي عكست مدى حالة عدم الثقة والاختلافات والانشقاقات بين الدول الاعضاء والعلاقات البينية ما بين اطرافه بشكل لم يسبق له مثيل، مما شكل تهديداً واضحاً على مستقبل مجلس التعاون الخليجي للدول العربية وامكانية استمرارية وجوده ودوره في منطقة الخليج العربي على اقل تقدير، وهو الامر الذي عكس اهتمام الكثير من الباحثين والمحللين والمختصين بضرورة دراسة هذه القضية من حيث اسبابها واهدافها ومتغيراتها الداخلية والخارجية لما لها من انعكاسات وتداعيات مستقبلية على الامن والسلم الاقليمين في منطقة الشرق الاوسط

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول استشراف مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في ضوء مجموعتين من المتغيرات الإقليمية يقع بينهما كثير من التعارض والالتقاء في آن معا وهما : " التغيير في المنطقة العربية بشكل عام و" الأزمة الخليجية". وما تنطوي عليه دراسة من هذا النوع من اهتمام مؤسسات و مراكز أبحاث تحاول الوصول إلى استنتاجات تتعلق بهذه المنظمة ودورها الذي أصبحت تكتنفه الكثير من التوقعات.

إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات التالية التي تطرحها : ما مدى قدرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على البقاء في السنوات القادمة في ضوء عوامل التغيير التي أصبحت تطال جميع أرجاء الشرق الأوسط بما فيها من دول عربية ومنظمات وتجمعات عربية أخرى؟ ما مدى قدرة المجلس على تسوية الخلافات الأساسية بين أعضائه وإصلاح آلياته ومؤسساته الفرعية كي يستطيع مواكبة التطورات التي تجتاح المنطقة ؟ ما مدى قدرة المجلس على الاستجابة لمتطلبات نظام عالمي له استحقاقات يريد تطبيقها في الشرق الأوسط رغم تعارضها مع مبادئ ومصالح معظم دوله ؟

فرضية الدراسة :

تفترض هذه الدراسة أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجه ويوجه العديد من المعوقات والاختلالات البنيوية وعلى مدى ثلاثة عقود منذ التأسيس ولوقتنا الحاضر، الامر الذي انعكس على عدم قدرة المجلس في مواجهة الازمات الداخلية، مما ادى الى تداعيات مهمة في دوره وأدائه في الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات الاقليمية في البيئة الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية، ولذلك، إما أن يتم أصلاح هذه المنظمة، أو أن تستمر بالضعف فينتظرها ما لقيته بقية المنظمات التي لم تحقق أهدافها، أي الانحلال والتفكك.

منهجية الدراسة :

لإثبات فرضية الدراسة وبسبب ما ينطوي عليه موضوعها من تعدد في الأبعاد والمحاور فقد حاولنا قدر الإمكان اعتماد أسلوب التعدد المنهجي الذي يستوجب استخدام أكثر من منهج علمي، وعليه كانت الاستعانة أولا بالمنهج الواقعي الذي أتاح الوصول إلى كل ما هو موضوعي من أحكام ونتائج، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي وفر إمكانية تفسير الكثير من المعطيات المتعلقة بالمتغيرات الإقليمية التي ندرسها، وأخيرا كانت الاستعانة بالمناهج

المساندة التي أتاحت الجمع بين المنهجين السابقين وذلك حسب المقتضيات التي فرضتها الدراسة.

هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاث مطالب رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة تم تقسيمها إلى المطلب الأول تناول واقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء المطلب الثاني يبحث في أحداث "الربيع العربي" وتأثيرها إزاء مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين كان المطلب الثالث عن الأزمة الخليجية وتأثيرها إزاء مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الاول: واقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ان مدى التماسك النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي يتفاوت بشكل كبير وذلك وفقاً للظروف المحيطة الظاهرة منها والباطنة ووفقاً للخيارات والقرارات السياسية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الاقليمية والدولية المؤثرة في المنطقة. ويلاحظ انه خلال حالات التماسك ذي المستوى العالي بين دول المجلس، فإنها تشهد حالة من التعاون والتآزر والاتفاق بخصوص القضايا الرئيسة التي من شأنها ان تعزز القدرات الاجمالية للمجلس، في حين ان حالات التماسك ذي المستوى المنخفض بين دول المجلس، فإن هذه الدول تعمل على تحقيق المصالح القطرية الضيقة والمتناقضة، مما يظهر حالة التنافر والتناقض والاقتتال الداخلي بشكل تفككات واضحة[1].

هناك العديد من الامثلة المهمة التي تدل على المستوى العالي للتماسك بين دول المجلس، كما هو الحال الوقوف بشكل متكاتف ومتعاون بين الجميع في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م في مواجهة العراق، وتقديم الدعم والعون اللازم للبحرين خلال حقبة التغيير في المنطقة العربية عام ٢٠١١م حفاظاً على الحكم الملكي فيها، وعلى الرغم من ان حالات التعاون هذه لم تترجم بشكل فعلي مبدأ (الفرد للكل والكل للفرد) ولم ترقى الى هذا المستوى، الا انها عكست حالة الأمن الجماعي التي ألتزم بها المجلس ازاء اعضائه، على الرغم من الخطر

والكلفة المترتبة عليه. وفي المقابل يمكن الاشارة الى حالات تعكس مدى المستوى المنخفض من التماسك بين دول المجلس، كالحال خلال حقبة (الحرب الباردة) في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٣م وبداية عام ٢٠١٤م، إذ دعمت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منفرد اطرافاً متنوعة ومختلفة في مصر وليبيا وسوريا، ووصلت الى ذروتها بقيام المملكة العربية السعودية والامارات والعربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائها من قطر والتي عكست حالة عدم التماسك بين الدول الاعضاء في المجلس الذي شهد فيها تراجع في تحقيق الاهداف المشتركة، مقابل تنامي الطموحات الفردية بالسعي لزيادة نفوذها وتأثيرها خلال هذه المرحلة الانتقالية[٢].

ان مجلس التعاون الخليجي واجه ويواجه العديد من التحديات والعوائق، سواء منها المحلية أو الإقليمية أو الدولية. ففي حقبة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي شكل الظروف الاقليمية والدولية عامل قوة ودفع نحو انشاء المجلس وتقويته واستمراريته، الا ان العقد الاخير من القرن العشرين والعقد الاول من القرن الحادي والعشرين شهد العديد من الاحداث والظروف الاقليمية والدولية أثرت بشكل سلبي وانعكس تأثيرها على أسس المجلس وكيانه واعضائه[٣]. وفي هذا السياق تبرز الملاحظات الآتية:

أولاً - البعد الأمني لتماسك مجلس التعاون الخليجي:

تشكل التهديدات الأمنية[□] المشتركة عنصر دافع نحو التماسك وعنصر عائق للتماسك في الوقت نفسه بشكل عام، فمنذ تأسيس الدول الحديثة في الخليج والنزاعات الاقليمية على حقوق الملكية للأرض والمياه قائم سيما النزاع بين البحرين وقطر على جزيرة حوار، والنزاع بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة حول المياه الاقليمية والساحل المجاور لها، والاختلافات بين القبائل في كل من السعودية والامارات وسلطنة عمان على واحة البريمي[٤]. إذ ان الخلافات القبلية كانت وما تزال تؤدي دوراً في مدى ترابط وتماسك مجلس التعاون من عدمه[٥]، ومن ثم فان الخلافات الحدودية بين دول المجلس قابلة

للتحول الى نزاعات وصراعات بشكل مباغت مما يهدد كيان المجلس وتماسكه والعلاقات ما بين اعضائه[٦]. وقد كتب مدير الابحاث في معهد دراسات السياسة الامنية في جنيف(شهرام شوبين) مشيراً الى البروز المتنامي للقضايا الداخلية ونمو الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي يعود الى بروز الاهتمامات المحلية بالشكل الذي همش المصالح المشتركة، ونمو النزاعات الوطنية داخل الدول ويظهر هذا النمو في هيئة حكام يميزون أنفسهم من غيرهم ويزيد في اهمية ورمزية بعض القضايا كالحدود والموارد والتوجه نحو استلهام الاساطير الوطنية ولكل ذلك نتائج تسبب الخلاف، وبروز مجالس تمثيلية وطنية تتعالى اصواتها وتزداد صعوبة السيطرة عليها[٧]، وعلى الرغم من ان اكثير من هذه المشكلات تم حله بين دول المجلس سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية او التحكيم الدولي، الا ان بعضها ما زال قائماً الأمر الذي يعكس حالة من التوجس والحذر والقلق لدى شعوب هذه الدول وصانعي قراراها، ومن ثم فإن الحاجة الى إرادة سياسية من قبل صناع القرار في مجلس التعاون الخليجي يعد ضرورة حاسمة لأجل حل هذه الخلافات. ومن جانب آخر هناك نزاعات حدودية بين بعض دول المجلس والدول المجاورة كالحال النزاع الإماراتي–الإيراني بخصوص الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، وكذلك الخلاف العراقي– الكويتي على الحدود بين البلدين والتي ما زالت قائمة دون الوصول الى حل حاسم لها على الرغم من المحاولات الاقليمية والدولية لحلها وحسمها[٨].

ان هذه النزاعات تشكل تحديات مهمة تبرهن مدى قدرة تماسك دول المجلس على الاستمرارية والتقدم، حتى وان اخذت شكل التوترات السياسية والاضطرابات الدبلوماسية التي لم تصل الى حد التهديد الفعلي بالحرب، ولعل من بين العوائق الاخرى التي يواجهها تماسك دول المجلس هو خشية الدول الاصغر في المجلس من الهيمنة السعودية، ولكن في حالات أخرى نجد ان هذه الحساسيات والمخاوف من بخصوص السيادة والهيمنة السعودية تتراجع اذا ما واجهت دول المجلس تهديدات ذات مستوى عالي[٩]، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١١م مع

حالات التغيير التي اجتاحت المنطقة العربية، بما فيها البحرين التي لم تتردد في دعوة السعودية والامارات الى ارسال قواتها العسكرية اليها لمعالجة حالة الاضطرابات التي طالتها[١٠]، على اعتبار ان هاتين الدولتين هما الأقوى عسكرياً بين دول المجلس، ذلك ان خسارة نظام ملكي في ظل التغييرات القائمة في المنطقة يعد أمراً حيوياً بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي لدرجة أن أحد المحللين وصفه على أنه "يكسر السقف الزجاجي" للتعاون الأمني لمجلس التعاون الخليجي[١١].

اما على مستوى البيئة الخارجية، فهي الأخرى شكلت حالة من التوتر وعدم الاستقرار بأبعادها السياسية والامنية والاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، سيما منذ الأحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، والذي كان من تداعياته افراز بيئة أمنية جديدة ومغايرة عما سبق، وما تضمنه من حالة الغموض وغياب الرؤية الواضحة لمستقبل الترتيبات الامنية للمنطقة بين القوى الكبرى ودول المنطقة، وتنامي حالة الازمات الاقليمية وتصاعدها وصعوبة التنبؤ بمساراتها في ظل تسارع الاحداث وغموضها، فضلاً عن التهديدات الداخلية التي يعاني منها المجلس[١٢]، فعلى سبيل المثال كانت دول المجلس تعاني من حالة من الانقسامات الداخلية والتوترات بسبب مواقف الدول الاعضاء بخصوص الاسلام السياسي ودور جماعة الاخوان المسلمين اقليمياً ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤م، الا انه سرعان ما تم تجاوز هذه الخلافات والانقسامات مع ظهور تهديدات أمنية متمثلة بتقدم تنظيم"الدولة الاسلامية" وحركة الحوثيين في اليمن نحو اسقاط حكومة(عبد ربه منصور هادي)، والتي بموجبها انطلق عمليات عسكرية مشتركة من قبل السعودية والامارات وقطر(الخصوم الرئيسيين داخل المجلس في الخلاف على دور الاخوان السلمين) من اجل مواجهة التهديدات. ولكن بمجرد ما يتم معالجة هذه التهديدات، سرعان ما تظهر النزاعات والانقسامات القديمة سواء على الحدود او المياه او غيرها والتي تدل على ما يعاني منه المجلس من انقسامات واضحة ومؤشرات مهمة على ذلك وبحسب ما لاحظه بعض المفكرين الغربيين في التسعينات، "يبدو مسار مجلس التعاون الخليجي متسقاً مع تشكيل التحالف – والذي تشكل للاستجابة لتهديدات أمنية محددة، بحيث يستمر

مع استمرار هذه التهديدات ويتراجع مع انحسار هذه التهديدات"[١٣]. إذ يعد "الارهاب الدولي" بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ليس بوليد البيئة الداخلية لمجتمعاتها وانما جاء بفعل مخابراتي خارجي لدول تريد زعزعة أمنها الوطني واستقرارها[١٤].

ثانياً- البعد السياسي لتماسك مجلس التعاون الخليجي:

تشكل السياسة بعداً آخر الى جانب البعد الأمني في التأثير على تحقيق وحدة المجلس أو تقسيمه وهذا يعتمد على القضية والسياق المحددين. وتعد المصلحة المشتركة في الابقاء والحفاظ على النظم السياسية الملكية من بين اهم الدوافع والعومل السياسية الدافعة نحو التماسك والتوحد بين الدول الاعضاء[١٥]، فكما هو معروف جميع دول المجلس ذات انظمة سياسية ملكية تنتقل بالوراثة والتي تحكمها أُسر محددة والتي تعد الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرار النهائي في المسائل والقضايا القومية، والتحكم بثروات المجتمع والدولة والتصرف بها، وتستند شرعيتها في ذلك على الدستور[١٦].

اما بالنسبة للعوامل السياسية التي من شأنها ان تحد من تحقيق الوحدة والتماسك داخل المجلس، فمن بينها وأكثر شيوعاً، هي قضية السيادة المتساوية بين الدول الاعضاء، فتاريخياً كانت الدول الاصغر تتأرجح ما بين الإذعان والتبعية للسعودية كقائد للخليج العربي، وما بين التحالف مع القوى الخارجية واقامة العلاقات معها كإحدى الوسائل للأحتماء من الهيمنة السعودية والوقوف ضدها[١٧]، كما هو حال العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والتي مهدت للنفوذ الامريكي ودوره في المنطقة وبناء القواعد العسكرية الدائمة فيها، الامر الذي انعكس بشكل مباشر او غير مباشر بأرتباط المصالح المشتركة ومواجهة التهديدات المحتملة بين دول الخليج والاخيرة ومن ثم ربط القرار الوطني الخليجي بالسياسة الخارجية الامريكية وسياستها في المنقطة، في الوقت الذي كانت تسعى دول الخليج الى تبني موقف الحياد بأكبر قدر ممكن في الصراعات الدولية سابقاً[١٨]، ومن بين العوامل السياسية أيضاً مساعي بعض دول المجلس تأدية أدوار أكبر في القضايا الإقليمية والدولية، وبشكل غير متسق وقد يتناقض مع

ادوار دول المجلس الاخرى، فضلاً عن اختلاف السياسات الخارجية للدول الاعضاء تجاه بعضاً من القضايا. فعلى سبيل المثال، تبنت الكويت سلوكاً خارجياً داعماً للولايات المتحدة الامريكية في احتلالها للعراق واسقاط النظام السياسي فيه عام ٢٠٠٣م، في حين تبنت دول خليجية اخرى مواقف مناقضة لها، وايضاً تناقض مواقف الدول الاعضاء ازا الملف العراقي والعملية السياسية فيه ما بعد ٢٠٠٣م[١٩].

الامر الذي يطرح التساؤل بمدى توفر الرغبة الحقيقة لدى دول الخليج العربية نفسها للخروج من توجهاتها الخاصة بكل دولة لتجاوز الحدود القطرية ودخول الاطار الجمعي للتعاون والتناسق نحو تحقيق الاهداف والمصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل تسارع الاحداث وتشابكها اقليمياً ودولياً وتداعياتها السلبية[٢٠]، وقد اكد مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية(باسكال بونيفاس) على ان ثمة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي سيما الديموقراطية والحركة الاسلامية[٢١]، اذ ان مشكلة حقوق الانسان والديموقراطية تعد من اهم التحديات السياسية التي تواجه المجلس ودوله والتي تعاني منها بدايةً وسيما في البحرين والمملكة العربية السعودية، ومن ثم يعد الاصلاح السياسي ضرورة وقضية رئيسة ومتطلب مهم من اجل مواكبة التغييرات الاقليمية والدولية[٢٢]، وعليه نتيجة لهذا العائق يمكن ملاحظة ان معظم هيئات المجلس التكاملية ليس لديها اختصاص نهائي في القضايا التي تنظر فيها، وذلك يعود الى حالة عدم تطوير آليات الحكم والادارة والنظم السياسية بالشكل الذي يسمح بناء وتطوير آليات تكاملية قادرة على توسيع ميادين التعاون والتكامل من ناحية، ومنحها سلطات أوسع وذلك لدى غالبية دول المجلس[٢٣].

ان القضايا السياسية الحساسة مثل قضية الاسلام السياسي في المنطقة والموقف من ايران، قد شكلت معوقات امام تماسك وتناسق ووحدة مجلس التعاون الخليجي، بل وادت الى حدوث انشقاقات وتوترات ما بين اطراف، فعلى سبيل المثال ان قطر سيما في ظل حكم (الشيخ حمد بن خليفة) وتوجهاتها الداعمة لجماعة الاخوان المسلمين اقليمياً ودورهم في العملية السياسية ما

بعد احداث التغيير في المنطقة العربية ما بعد ٢٠١١م وتصاعد دور الاسلام السياسي، قد ادى الى حالة من التوتر والخلاف مع كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، إذ تبنت كل منهما موقفاً متمثلاً بحظر (جماعة الاخوان المسلمين)، وفي الوقت الذي ذاته دعمتها قطر واستضافت قادتها، وفي مصر، دعمت المملكة العربية السعودية والامارات انقلاباً عسكرياً من الناحية المالية والسياسية ادى الى اسقاط حكومة الرئيس المصري السابق(محمد مرسي) المدعوم قطرياً، اما في ليبيا فقط دعمت قطر من جهة والامارات من جهة اخرى، الجماعات والفصائل الحكومية المتنافسة فيما بينها، وقدمت قطر الدعم ايضاً المالي والمعنوي لحركة حماس في الاراضي الفلسطينية[٢٤]، وهو الامر الذ وصل الى حالة من التوتر لدرجة قيام المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر في مارس ٢٠١٤م[٢٥]، وعلى الرغم من محاولات الصلح وتحقيق التماسك والوحدة بين الدول الاعضاء، الا ان حالة التوتر وصلت الى مرحلة قيام ازمة خانقة بين قطر وبقية دول المجلس في عام ٢٠١٧م وهو ما سنبحثه في المطلب الثالث.

تشكل إيران مسألة وقضية خلافية وعامل من العوامل التي تحد من التماسك بين دول المجلس، كما ان عمان هي الاخرى تبنت موقفاً داعماً أو على أقل تقدير حيادياً ازاء ايران خلافاً للموقف الخليجي، وتحافظ على علاقات ودية معها على المدى الطويل[٢٦]، وهو ما يشير الى علاقاتها المتوازنة والمتميزة مع جوراها الاقليمي، ويعطي الدليل على وجود المعوقات والحواجز التي من شأنها ان تقف امام التماسك والتناسق وتحقيق الوحدة بين دول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وعدم الخروج من الاطار القطري المستقل وحرية الاختيار في القرار السياسي الخارجي والتوجهات الخارجية[٢٧].

ثالثاً- البعد الاقتصادي لتماسك دول مجلس التعاون العربي:

يعد التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي عنصراً حيوياً لوحدة المجلس وتماسكه وضرورياً لغرض استمرارية تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الخليج

ككل. ومثل هذه الاعتبارات هي التي ميزت وساعدت دول المجلس في الحفاظ على تماسكه امام التقلبات المستمرة التي واجهها سيما في المستويين الامني والسياسي. فعلى سبيل المثال، عملت كل من المملكة العربية السعودية والامارات والكويت على التعاون مع بعضها من اجل الحفاظ على اسعار النفط بمقياس محدد ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)، اما العنصر الثاني الذي يدفع الى حالة التكامل الاقتصادي ويعزز منها مام يسهم في زيادة التماسك والوحدة هو السعي للوصول الى الاسواق الكبيرة في السوق العالمية ويسهم في تخفيض التكاليف للمعاملات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية[٢٨]، وعلى الرغم من ذلك، تحد عوامل اقتصادية كثيرة من تكامل مجلس التعاون الخليجي. اذ ان اقتصاديات دول مجلس التعاون تعد ريعية[□] منذ سبعينيات القرن الماضي وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل قبل ان تتحول بصورة تدريجية ما بعد الألفية الى توظيف عوائد النفط في بعض الصناعات والاستثمارات داخل وخارج المنطقة وسيما الاقتصاد الخدمي، فضلاً عن مشكلة الأمن المائي والبيئي، ومشكلة العمالة الاجنبية وما لها من تداعيات مؤثرة في الداخل الخليجي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً[٢٩]، وهو ما أشار إليه الأمين العام الاسبق لمجلس التعاون الخليجي(فاهم بن سلطان القاسمي) عن مدى تشابه السمات العامة لاقتصاديات دول المجلس التي تعد من وجهة نظره اقتصاديات احادية الجانب تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، وتعاني من ضيق نطاق السوق المحلية، وضآلة الكوادر البشرية، وقلة فعالية القطاع الزراعي، ومحدودية مساهمة القطاع الصناعي في التاريخ القومي، الاعتماد على العمالة الاجنبي، وندرة الموارد المائية[٣٠]، فضلاً عن المشكلات الخاصة بتلكؤ تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة الخدمية، وتذبذب اسعار النفط وتراجعها منذ منتصف ٢٠١٤م، والبطالة المرتفعة[٣١]، كما وقد يعزى هذا المستوى المنخفض من التكامل إلى نقص التنويع ضمن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. ويعتمد كل واحد من بلدان مجلس التعاون الخليجي على صادرات الهيدروكربون إلى حد كبير[٣٢].

لقد ارتبطت صيرورة ما عرف بـــ(التغيير في المنطقة العربية)، خلال الأعوام الأخيرة، بازدياد حضور سيناريو التفكك والانهيار في العمليات التحليلية، والطروحات أو الهواجس السياسية المتعلقة بمستقبل الدولة العربية والنظام الإقليمي العربي. ومع الإقرار بأن هذا السيناريو لم يكن غائبا أبداً عن آفاق الباحثين على أي من مستويي الواقع أو التحليل، فإن المقصود هنا هو أن حجم هذا الحضور وجسامته ازدادا بشكل غير مسبوق منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية ذات النزعة الثورية منذ نهاية عام ٢٠١٠م[٣٣]، وان النظر الى المنطقة العربية بكونها بنية مترابطة يكشف عن مستوى عميق من الاختراق العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الامر الذي يفقد المنطقة، كنظام اقليمي، القدرة على التخطيط المستقل، كما يجعلها أسيرة الخلافات البينية بقدر يسهل على القوى الخارجية استغلال الثغرات ومواقع الضعف في البنية الاقليمية للتلاعب بها[٣٤]، ولعل هذا الازدياد يرتبط، حسبما تفترض بعض الآراء، بمجموعتين أساسيتين من العوامل. المجموعة الأولى ذات طبيعة هيكلية تخص بما يمكن تسميته(عوامل فشل مشروع بناء الدولة القومية) في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني[٣٥]. أما المجموعة الثانية، فتخص متغيرات خارجية أفرزتها ثورات الربيع[٣٦]، أو كشفت عنها، والتي كانت لها تأثيراً كبيراً تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بما تتضمنه من تحديات متعددة المستويات والاتجاهات[٣٧].

وفي الواقع، فقد حمل مشروع بناء "الدولة – الأمة " في العالم العربي بذور انهياره داخله منذ لحظة ولادته الأولى في العصر الحديث. لقد حددت دولة الاستقلال غاية بناء دولة وطنية حديثة كإحدى أولوياتها العليا، إلا أن خبرة ما يزيد على ستين عاماً أثبتت عجزاً حقيقياً عن صياغة مفهوم جامع لـــ "الوطنية". كرست خبرة الدولة العربية، بدلاً من آليات الدمج المجتمعي والسياسي، واقع الإقصاء كسمة أساسية لهذه الدولة ذات الطبيعة شديدة المركزية. هذه الدولة اغير المستقرة انتقلت إلى طور آخر مع بروز أبنية النظام العالمي وأطره الحاكمة، وقواه المحركة، منذ تسعينيات القرن العشرين، إذ سعت أغلب الدول العربية، مع اختلاف

إمكاناتها وقدراتها، إلى الانخراط في هذا النظام لينشأ ما يمكن تسميته "الدولة الوكيل" **(Agent State)**، التي عملت على تأطير علاقة هذا النظام العالمي مع الواقع العربي غير المستقر داخلياً. هذا الطور الجديد تضمن مشكلات إضافية إلى الدولة العربية، أبرز اثنتين منها، أولاهما: عدم عدالة توزيع عوائد التنمية المرتبطة بهذا الانخراط بنظام العولمة. ثانيتهما: تخلي الدولة العربية عن إحدى وظائفها الرئيسية المتمثلة في الانفراد بتحديد نسق المصالح الوطنية[٣٨].

في هذا السياق، تكشف خبرة السنوات الماضية بجلاء أيضا عن أن أزمة(الدولة العربية) تجد لها جذورا أكثر عمقا في "البناء السياسي العربي" الأوسع نطاقا من مفهوم الممارسة الدولاتية للسياسة. بعبارة أخرى، وباستعارة نموذج التحدي والاستجابة الذي طوره (أرنولد توينبي) لتفسير انهيار الحضارات، يمكن افتراض أن حالة الفشل العربي في الاستجابة للأزمة المتكررة التي أنتجت(ثورات الربيع) تطرح أفقاً مغايراً الآن للأفق الذي تصوره هؤلاء الشباب الذين خرجوا آملين في أن يعيدوا صياغة دولهم، إذ أن هذه الاحتجاجات الشعبية كانت لها تداعياتها على مستوى معطيات السياسة الخارجية. فعلى هذا المستوى برزت محاولات احتواء قوية من قبل العديد من القوى الدولية والإقليمية لما يمكن أن تئول إليه الثورات. هذا الاحتواء استهدف بشكل أساسي الحفاظ على أبنية وهياكل النظام الدولي المعولم بعيداً عن أية مطالب بمراجعة جوهرية كان يمكن أن تفرضها متطلبات تغيير ديمقراطي في العالم العربي، على غرار ما سبق طرحه من خلال تجارب التغيير الثوري في أماكن أخرى من العالم[٣٩].

تعد العوامل السابقة شاملة عند وصف الحالة العامة في العالم العربي اليوم رغم وجود فوارق نسبية لدى بعض المجتمعات. ففي حالة دول الخليج العربية، تشهد المنطقة ظروفاً غير مستقرة وتهديدات مستمرة، يشمل ذلك التغيرات الديمغرافية السريعة، ولاسيما ارتفاع نسبة الشباب والعاطلين عن العمل، وتصاعد قوى الإسلام السياسي والراديكالي، وتنامي فهم معوقات الاعتماد على الدخل الذي يوفره النفط للحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية

وصعوبات التنويع الاقتصادي، والحاجة المفهومة للإنفاق الهائل على شراء الأسلحة المتطورة، واستمرار الاعتماد على الغرب في الدفاع، وتنامي التهديدات الإقليمية من إيران – التي تعمل على تطوير إمكانات نووية – والعراق، الذي يشهد إمكانية تشظي، واليمن، حيث تعتبر آفاق استقرارها أمراً مشكوكاً فيه. يأتي كل ذلك متزامنا مع "الربيع العربي" وما سوف يفرزه من نتائج على جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج، والذي ستبقى آثاره وتداعياته ملحوظة لأمد طويل[٤٠].

يتضح مما سبق ان التماسك النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي يقوم أولاً وقبل كل شيء على السياق، ففي الجانب الأمني، تشكل البيئة الخارجية بما تتضمنه من تهديدات فضلاً عن الخشية من الهيمنة السعودية عاملان يوضحان بصورة دقيقة ما هية العلاقات بين الدول الاعضاء. اما في الجانب السياسي، فان الحفاظ على الحكم الملكي الوراثي كونه يمثل الهوية المشتركة بين الدول الاعضاء عنصراً لجمع ووحدة دول اعضاء المجلس، ولكن حساسيات السيادة تبعث على التفرقة فيما بينهم. اما الجانب الاقتصادي، فإن السعي لتحقيق التكامل والازدهار الاقتصادي والوصول الى الاسواق العالمية وتخفيض كلف المعاملات الاقتصادية، حافزاً ودافعاً نحو تحقيق الوحدة بين الدول الاعضاء، ولكن الافتقار للقاعدة الاقتصادية المتنوعة اللازمة وللبنى التحتية المطلوبة تشكل عائقاً امام التماسك والوحدة لمجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: أحداث "الربيع العربي" وتأثيرها إزاء مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهد عام ٢٠١١م حزمة من التغييرات والتحولات الكبيرة غير المتوقعة في عدد من الدول العربية ممثلة في ظاهرة "ثورات الربيع العربي"، وقد كانت منطقة الخليج حاضرة وبقوة في خضم المشهد السياسي والامني لهذا التغيير، وذلك بحكم القرب الجغرافي والامتداد السياسي فضلاً عن التداعي الجيوستراتيجي، الذي انعكس على الاوضاع السياسية والاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، التي كان بعضها ذا وتيرة عالية نسبياً(الحالة البحرينية)[٤١].

لقد كانت حالة التغير في المنطقة العربية كاشفة لعدم نضوج نموذج التعاون بين دول المجلس، سيما في أمر مصيري يتعلق بأستقرار دول الخليج واستمراراها[٤٢]، إذ ان تداعيات التغيير في المنطقة العربية كانت واضحة على العلاقات البينية بين دول مجلس من جانب وعلى السياسات الخارجية لدول المجلس من جانب آخر والتي اختلفت وتباينت ازاء الموفق الخارجي وكيفية التعامل مع هذه التغييرات وتداعيتها السياسية والاستراتيجية[٤٣].

لقد شكلت الامتدادات الثورية لثورات "الربيع العربي" بداية من تونس بثورة الياسمين ١٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٠م وصولاً لمصر وليبيا واليمن الامر الذي ادى الى تمددها بالمشرق العربي في كل من سوريا والعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية وفي سلطنة عمان، لتولد انعكاسات كبيرة دفعت حكام دول الخليج العربية للتعاون المباشر مع شعوبها لإنتاج سياسات حكيمة ومتوازنة سيما بعد ادراك هذه الشعوب للفشل والفوضى السياسية التي وصلت اليها بلدان "الربيع العربي" سيما على صعيد الامن الداخلي بعدما تفشت مظاهر الدمار والقتل وتحطيم البنى التحتية او توقف المصالح العامة او الخاصة[٤٤].

يطرح البعض مجموعة من التفسيرات التي تعكس احتمالات حدوث التفكك، في بعض حالات الدول الخليجية، خلال المرحلة الحالية من تطورها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتي تعد في نظرهم استمراراً للظروف والأسباب التي أوجدت "الربيع العربي" وكما يلي[٤٥]:

١. عدم تبلور الهوية الوطنية للدولة الخليجية.
٢. فجوة الثقة بين الحكم والمعارضة السياسية.
٣. تصاعد الخلافات الإثنية.
٤. التأثيرات الإقليمية الانسيابية.
٥. التدخلات الخارجية.

أمام هذه التحديات الكبرى وغيرها سعت دول الخليج إلى تفعيل تحركها في إطار مجلس التعاون من خلال استحداث سياسات وآليات معينة[٤٦]، منها الدعوة لإقامة الاتحاد الخليجي من قبل ملك المملكة العربية السعودية السابق(عبدالله بن عبد العزيز) خلال قمة الرياض في كانون الاول/يناير ٢٠١١م على الصعيد الداخلي للمجلس، وفي السياق الخارجي اطلقت الدعوة لكسب أعضاء جدد[٤٧]، بسبب ما يعترض تطوير عمل المجلس من مشاكل. ففي خلال أكثر من ثلاثين عام على تواجد المنظمة، فإن أعضاء المجلس لا يزالون منقسمين بخصوص كل قضية تطرأ أمامهم تقريباً، بما في ذلك مسألة التدخل الأجنبي في الأمن الخليجي والسياسة تجاه الجيران وسياسة النفط[٤٨]، إذ لا يوجد ادراك موحد لدى دول المجلس إزاء التهديدات الفعلية والمحتملة، بل وثمة اختلاف كمي ونوعي ازاء هذه التهديدات، فيما يعد تهديداً خطيراً في مدرك دولة معينة، يكون تهديداً عادياً لدى مدرك دولة أخرى[٤٩]، ولأجل الحفاظ على النظام الأمني الإقليمي الخليجي(الذي يضم انظمة الحكم الملكية) تم اقتراح ضم كل من الاردن والمغرب كونهما ذا انظمة ملكية والتي تم قبولهما كعضوين مراقبين في مجلس التعاون الخليجي مما يعكس قانونياً ومؤسسياً التحالفات السياسية للأنظمة الملكية المحافظة[٥٠]، فالدولتان يشكلان جزء من الملكيات الاخيرة في الشرق الاوسط على المستوى السياسي[٥١]، أن هذه القرارات هي نتيجة للشعور المتنامي لدى الدول أعضاء المجلس بالتهديد من إيران[٥٢]. من ذلك نستنتج، أن المنظمة، بحسب منتقديها، لم تعمل أكثر من كونها مكاناً يعكس حالات الاختلال في التنظيم والتخطيط لمظاهر الوحدة العربية[٥٣].

بالنسبة إلى إيران فان الدور الذي تؤديه في المنطقة هو في آن نتيجة لطموحاتها الإقليمية وللفراغ الذي ولده ضعف النظام السياسي الإقليمي العربي. ليست صدفة أن القوى الإقليمية الثلاث الكبرى حالياً هي قوى غير عربية: إيران وتركيا و"اسرائيل". وفي حين أنه لا يمكن إنكار الطموحات الإيرانية في المنطقة، ينبغي على بلدان الخليج فعل الكثير على الصعيد الداخلي عبر الشروع بإصلاحات حقيقية وفعل ما هو أكثر على الصعيد الإقليمي من خلال

تنسيق الجهود والسياسات الخليجية والعربية، بدلاً من تحميل التدخل الإيراني حصراً المسؤولية عن التحديات التي تواجهها هذه البلدان[٥٤].

أن قوة دول الخليج لا يمكن أن تساوي قوة إيران بسبب غياب العمق الاستراتيجي وعدد السكان الصغير وجيوشهم المحدودة غير المدربة. في الوقت ذاته يستمر قلق الدول الخليجية من احتمالية إبرام اتفاق إيراني–غربي في المستقبل يمكن أن يسمح لإيران بالتخلص من عزلتها الدولية فتعود وتطور قدراتها النووية وتستمر في تدعيم مشروعها الإقليمي.

ان الموقف الخليجي ازاء احداث "الربيع العربي" قد تباينت من قضية الى أخرى، ويمكن بيان ذلك من خلال أهم المواقف وهي:

أ- الموقف الخليجي من الازمة السورية آذار ٢٠١١م:

تشكل الازمة السورية على خلفية ثورات "الربيع العربي" قلقاً لدول الخليج، سيما مع تصاعد المخاوف من تفكك الدولة، ومن ثم تداعيات كارثية على منطقة الشرق الاوسط بمجملها، ودول الخليج لن تكون بعيدة عن الوضع، لأن تأثيرات سوريا على العراق، سيكون لها امتدادات على دول المنطقة برمتها[٥٥]. مما يشكل تحدياً اقليمياً على قدرة الخليج في استثمار الحرب داخل سوريا لصالحها، اذ حفزت الثورة في سوريا تدخل جميع اللاعبين في "الربيع العربي". لكن ثمة بون شاسع بين الحالة السورية وأي حالة أخرى كونها بؤرة الصراع الأساسية في الاضطرابات الإقليمية التي تكشفت تدريجياً. إذ تقع سوريا في قلب الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، كان نسيج سوريا متعدد الثقافات، وتوازناتها المذهبية، وروابطها القبلية العابرة للحدود، وتحالفاتها السياسية، كفيلاً بعدم بقاء الاضطرابات الأهلية التي بدأت في آذار٢٠١١ ضمن حدود البلاد. ولقد أصبحت سوريا ساحة لحروب بالوكالة تشن بوتيرة وضراوة متزايدتين على أيدي مجموعات مرتبطة بضفتي الانقسام الإقليمي والمذهبي في الشرق الأوسط[٥٦].

بدت دول الخليج في سوريا أبعد عن كونها قوة متجانسة، كما أن السياسات الخليجية تجاه سوريا لا تزال معقدة، وتحددها عوامل عدة بدءاً من الانقسامات الطائفية وانتهاءً بسياسة القوة. ومع ذلك، هناك بعض القواسم المشتركة والاختلافات الواضحة عندما يتعلق الأمر بمصالح دول الخليج وأنشطتها وفرصها في سوريا[٥٧].

لقد مثل التنافس الاستراتيجي السعودي مع إيران المصلحة الجيوسياسية الرئيسة الكامنة خلف تدخل المملكة العربية السعودية في سوريا. والتي استخدمت الحرب السورية لتأكيد تفوقها في مجلس التعاون الخليجي، وللتصدي لنفوذ قطر المتزايدة بصورة خاصة[٥٨]، سيما وان بعض دول مجلس التعاون الخليجي الاصغر تخشى من الهيمنة السعودية الاكبر مساحةً، وعدداً في السكان[٥٩]، فقد اظهر التأييد الايراني الكامل والشديد للنظام السياسي السوري خطورة المسألة السورية، وعمق الاصرار الايراني على ابقاء سوريا في خط المحور التحالفي الذي يمتد من ايران الى العراق، ثم سوريا ولبنان[٦٠]، وقد تحدث بعض المعلقين السعوديين عن الصراع، على نحو أقل صراحة، بكونه اختباراً دالاً على ظهور نظام إقليمي جديد، بقيادة السعودية، يتميز بتضاؤل نفوذ الولايات المتحدة[٦١]، والذي يفسر الكثير من قادة مجلس التعاون الخليجي الانسحاب الامريكي من العراق في العام ٢٠١١م، و"المحور" المعلن لآسيا، والمقاربة المتبعة تجاه "الربيع العربي"، والاتفاق النووي مع ايران، والتدخل الامريكي المحدود في سوريا، على انها خيانة أمريكية لمصالحهم[٦٢]، أما مصالح الإمارات العربية المتحدة والبحرين في سوريا فقد تطابقت مع مصالح السعودية. إذ تحرص الدولتان على مواجهة نفوذ إيران والإخوان المسلمين هناك. كما اهتمت دولة الإمارات، على وجه الخصوص، بمحاولة عزل لبنان والأردن عن امتداد الحرب السورية إليهما[٦٣].

من بين دول الخليج الأصغر، عكست المصالح القطرية في سوريا مزيجاً أكثر تعقيداً من المخاوف الجيوستراتيجية والاقتصادية والمحلية، فضلاً عن الطموحات الشخصية لقادتها. قبل العام ٢٠١١، كانت قطر تتمتع بعلاقات جيدة نسبياً مع سوريا في ظل النظام السياسي الحالي.

ونظراً إلى أن قطر تتقاسم المصدر الرئيس لثروتها، حقل غاز جنوب بارس/القبة الشمالية، مع إيران[٦٤]، سعت إلى الحفاظ على علاقات ودية مع سوريا، الحليف العربي الوحيد لإيران. وعلى الرغم من هذه العلاقات التي كانت ودية في السابق، تدخلت قطر في الصراع بهدف استعراض نفوذها في المنطقة من خلال دعم جماعة الإخوان المسلمين التي وجدت أنها المنافس الأقوى على النفوذ في سوريا[٦٥]، إذ ان قطر قد تبنت استراتيجية لسياستها الخارجية قائمة على ثلاث محاور رئيسة وهي: اولاً استراتيجية التحالفات الدولية، وثانياً استراتيجية الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الجوار الخليجية والعربية، وثالثاً العمل على ترسيخ صورة ايجابية للدولة في المنظومة الدولية[٦٦].

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الهواجس الإستراتيجية لدول الخليج ومخاوفها الأمنية سوف تستمر كل على حدة تجاه سوريا. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا الاتجاه لإضفاء قدر من التماسك، فقد عملت المنافسات بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، وفيما بين دول الخليج ذاتها، على إذكاء الفرقة داخل المعارضة السورية المدعومة من قبل دول الخليج وفي تشتيت أي عمل خليجي أو عربي موحد وهو ما خدم بالتالي أهداف وتطلعات إيران في المقام الأول وكل من تركيا و"اسرائيل" والقوى الكبرى بدرجات متفاوتة.

أما عند تقييم سياسات ومواقف دول الخليج تجاه دول "الربيع العربي" الأخرى، تلك السياسات التي اتخذت في جوانب وحالات عدة صفة الانخراط المباشر، فان النتائج على الأرض كانت متواضعة لجهة احتساب الحصيلة الإستراتيجية التي خرجت بها دول الخليج، كما هو الحال في سوريا، وسلبية إلى حد الكارثة بالنسبة للدول العربية التي وقعت فيها.

ب- الموقف الخليجي من احداث "الربيع العربي" في ليبيا:

ان أبرز الأحدث في التدخل العسكري من جانب دول "مجلس التعاون الخليجي" كانت ذات طبيعة متحفظة أو دفاعية مثل الدعم الخارجي الداخلي في اليمن والبحرين وليبيا ما

بعد القذافي. وربما كان الاعتبار الرئيسي المتعلق بهذا التدخل لا يتمثل فيما إذا كان باستطاعته بالفعل أن يؤثر على الصراع أم لا بل الكيفية التي ربما يجسد بها التدخل الخليجي العربي البيئة المستقبلية في المنطقة. ففي ليبيا كانت رعاية دول "مجلس التعاون الخليجي" لبعض الوكلاء قد استمرت بعد الصراع وربما كانت لها تداعيات ضارة على الاستقرار والأمن وسيطرة الحكومة المركزية. كما أن دعم الخليج للجماعات المتمردة يميل إلى تمكين التيارات الإسلامية المتطرفة داخل الأوساط المتمردة والسياسية[٦٧].

والواقع فقد جسدت الأوضاع في ليبيا الكيفية التي تأججت بها الخلافات بين الإمارات العربية المتحدة من جهة وقطر من جهة أخرى حتى أضحت حربا بالوكالة تشنها الدولتين على أراضي أجنبية. وفي الوقت الذي تتحمل فيه عدة جهات مسؤولية عدم الاستقرار الحالي في ليبيا، ومن ضمنها الولايات المتحدة وحلفاؤها في "منظمة حلف شمال الأطلسي"، والجهات الفاعلة المحلية الرئيسية. فإن التنافس على النفوذ بين قطر والإمارات، قد زاد من حدة العنف وأضعف إمكانية الوحدة في هذا البلد[٦٨].

تعد ليبيا بالطبع، وسوريا بدرجة أكثر وضوحاً، مركزين أساسيين ترجمت فيهما دول الخليج قدراتها في التأثير على مسارات الحرب والتغيير في "الربيع العربي". فإلى جانب اعتبارات النفوذ والتطلعات لأمتداده يمكن أن نفترض في النهاية أن لدول الخليج منظوراً استراتيجياً يتسق ومتطلبات الأمن القومي لكل دولة منها[٦٩].

ج- الموقف الخليجي من أحداث "الربيع العربي" في اليمن:

كان مستوى التحدي في اليمن يطرح إشكالية مضاعفة لجميع الاطراف وسيما المملكة العربية السعودية. كان اليمن يمثل مصلحة جيواستراتيجية وسياسية خاصة بالنسبة للعربية السعودية. وقد حافظت المملكة على اهتمامها الشديد بالشؤون الداخلية لليمن، وذلك للحيلولة دون بروز منافس قوي لها في شبه الجزيرة العربية، وضمان استعراض وإدامة النفوذ السعودي[٧٠]، وللحفاظ على الجانب الجنوبي من البلاد وعدم تعرضه للاختراقات[٧١].

وفقا لذلك، لم تستطع السعودية تقبل ما حدث في اليمن. كانت إيران تعمل في شكل أساس على بناء قوة[٧٢]، وذلك بالتحرك في شمال اليمن وامتد الى جنوب اليمن عبر تقديم الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشر[٧٣]، بالاشتراك مع الحوثيين شبيهة بحزب الله في لبنان. وكانت تسعى إلى دفع الحوثيين كوسيلة للضغط على الحكومة السعودية عبر قيامهم بنشر صواريخ عند الحدود، والهدف الرئيس من ذلك هو تكرار نموذج حزب الله في مواجهة "اسرائيل"، إنما عند الحدود الجنوبية للسعودية. لن يقبل السعوديون ذلك. فبالنسبة إليهم[٧٤]، اليمن هو تقليدياً بمثابة فنائهم الخلفي أو منطقة نفوذهم، ولن يسمحوا لإيران بخلق لاعب عسكري مسلح بالصواريخ والقذائف، يهدد مدنهم الجنوبية أو مناطق أخرى في عمق المملكة. هذا هو الواقع الذي اصطدمت به القيادة السعودية في العام ٢٠١٥م[٧٥]. الحرب في اليمن هي إلى حد كبير شراكة بين السعوديين ونظرائهم الإماراتيين. هناك تحالف من القوات السعودية والإماراتية. لكنهم أدركوا أيضاً أن اليمن يشبه أفغانستان إلى حد كبير: فهو مجتمع قبلي لا يمكنهم إرسال جنود إليه بسهولة لأنهم سيتعرضون على الأرجح إلى الهزيمة أو يتكبدون خسائر فادحة في الأرواح. يعرفون أن اليمن كان مقبرة الإمبراطورية العثمانية، لذا لن يكرروا تلك التجربة. لقد اعتقدوا أيضاً أن بإمكان سلاح الجو، عند استخدامه بالأسلوب "الإسرائيلي" أو الأميركي أي لإحداث "الصدمة والرعب"، أن يحسم المسألة عبر إلحاق هزيمة سريعة بالحوثيين وحلفائهم. لكنهم باتوا يدركون الآن أن ذلك غير ممكن[٧٦].

لقد مارست السعودية تأثيرات تسببت بزعزعة الاستقرار في اليمن. فالحملة العسكرية الكارثية التي قادتها السعودية هناك، والتي جاءت إلى حد كبير بدفعٍ من المخاوف من قيام إيران بتطويق المملكة من مختلف الجهات، أدت الى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، مع ما ترتب على ذلك من تداعيات إنسانية. وفي المقابل ازداد التأثير الإيراني في اليمن، واستمرت الهجمات الحوثية ضد الأراضي السعودية[٧٧]، وبدأ تنظيم القاعدة وتنظيم"الدولة الاسلامية بالانتشار بشكل واسع في الاراضي اليمنية وما يشكلانه من مخاطر اضافية في هذه المنطقة[٧٨].

هنالك عوامل ثلاث أخرى تضاف إلى كل ما سبق وتتمحور جميعا حول المملكة العربية السعودية من حيث: قيادتها لمجلس التعاون الخليجي ورؤية باقي الدول الأعضاء في المنظمة لهذه القيادة، والتحالف بين المملكة ودولة الإمارات العربية، والأزمة التي تبدو عصية على الحل بين السعودية وقطر(والتي سوف نفرد لها مطلبا مستقلاً) لكننا يجب أن نتناولها مع العاملين السابقين بسبب ارتباطها الوثيق مع معطيات وأحداث "الربيع العربي".

ففي البحرين لم يرى كثيرون أن التعاون الدفاعي بين المملكة والإمارات كان فاعلاً قبل دخول ما يقارب ٢٠٠٠ جندي من قوات الدولتين في العام ٢٠١٤، وللمرة الأولى[٧٩]، لتأمين مواقع إستراتيجية ضد قوى داخلية وذلك حفاظاً على النظام الملكي فيها[٨٠]. لكن مع ذلك، فأن الخوف من السعودية، من خلال تعزيز تنفيذها لمبادرتها وطموحها في فرض أجندتها السياسية والاقتصادية، على الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، هو التهديد الثاني بعد الخوف من إيران. وهكذا تتظافر أسباب كثيرة في إعاقة فاعلية مجلس التعاون، ديموغرافية وعسكرية وسياسية، تتعلق بالخوف من هيمنة الطرف الأكبر – السعودية – على الدول الأصغر[٨١].

أما فيما يخص بالأزمة بين السعودية وقطر، والتي تنبع أساسا من التناقض البنيوي في منظور الطرفين وأسلوب إدارتهما لمجمل التغيير الحاصل في العالم العربي فان مشكلة المعسكر الذي تقوده السعودية تكمن في أن أعضاءه يفشلون في تقديم رؤية متماسكة لنظام إقليمي وشكل أكثر اعتدالا يتمتع بالشرعية والاستمرارية من العلاقات بين الدولة والمجتمع. وقد قوبل النظام الإقليمي الاستبدادي النخبوي الخاص بهذا المعسكر بالرفض من جانب قوى "الربيع العربي" والحالة النفسية السياسية التي أطلقتها هذه العملية. كما رفضت الانتفاضات العربية شخصنة السلطة والطريقة التي جرى بها التعامل مع تسليم الحكم في هذا النظام الإقليمي: سواء عبر نقل السلطة من مستبد مسن إلى ابنه أو عبر انقلابٍ عسكري. أما المعسكر الذي

تقوده قطر فهو وإن قدم بديلاً جاهزاً في حركات الإخوان المسلمين فقد أثبت الإخوان فشلهم في الانتقال من عقلية الثورة إلى عقلية الدولة[٨٢].

وأما بالنسبة للتحالف بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والذي اقتضته ضرورات مواجهة ثورات "الربيع العربي"، فانه وبمجرد عزل القاسم المشترك نحو مقاومة التغيير في الدول التي وقع فيها، تصبح مصالح السعودية والإمارات عصية على التوافق. بل في الواقع، لا يمثل التواطؤ الاستبدادي شكلاً قابلاً للاستمرار من هياكل التحالفات التي يمكنها إعادة تأسيس نظام إقليمي مختل. على سبيل المثال، تعد مواقف المملكة والإمارات بشأن الأزمة اليمنية متعارضة تماماً. إذ تدعمان فصائل مختلفة وحلولاً مختلفة للأزمة. فبينما تدعم الإمارات بقوة الحاكم السابق لعدن، وتتبنى تصور تقسيم اليمن، ألقى النظام السعودي دعمه وراء حكومة الرئيس اليمني(عبد ربه هادي منصور)، ويعارض فكرة تقسيم اليمن.حتى الدور الإيراني الذي يكثر الحديث عنه لا يمثل عامل توحيدٍ كبير للدولتين. بل هذا التركيز على الدور الإيراني مصمم بشكلٍ رئيس ليكون عاملاً معززاً لشرعية سياسية أكثر من أي اعتبار آخر. من هنا تعتقد السعودية والأمارات أن ذلك سوف يلقى أيضاً قبول إدارة ترامب، التي تنتقل بالتدريج من استراتيجية "محاربة داعش أولاً "إلى استراتيجية محاربة إيران أولاً" في المنطقة. إن كانت إيران هي السبب الحقيقي، فقد يتوقع المرء من السعودية أن تطلب من حليفتها الوثيقة، الإمارات، أن تصد المحاولات الإيرانية لتفادي العقوبات الغربية عبر استخدام دبي واحدةً من مراكزها الرئيسة للتجارة. فوفقاً لصحيفة فايننشال تريبيون، كانت الإمارات ثاني أكبر وجهة تصدير إيرانية بعد الصين خلال العام ٢٠١٧ الذي انتهى في ٢٠ آذار، بنسبة ١٧% من الصادرات الإيرانية – بزيادةٍ كبيرة عن العام الذي سبقه[٨٣].

يتضح مما سبق، ان اختلاف المواقف الخليجية ازاء احداث "الربيع العربي" كان لها تأثير واضح على تصدع واحداث انقسام داخل مجلس التعاون الخليجي وما زالت هذه التداعيات حاضرة اليوم بين مؤيد ومعارض، ليتضح مدى هشاشة وحدة المجلس وشكليته وما

يمثله من انعكاس للوحدة المرسومة لدول الخليج، وذلك في اطار التنافس فيما بينها على قيادة المجلس وخلق توازنات اقليمية ودولية مع القوى الخارجية المحيطة بها اقليمياً ودولياً، ولكن احداث "الربيع العربي" وانعكاسها على مستقبل مجلس التعاون الخليجي قد ازداد تأثيرها مع حدوث الازمة الخليجية عام ٢٠١٧م بين كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة من جهة، وقطر من جهة اخرى، والتي كان لها حظاً آخر بالانعكاس على وحدة المجلس ومستقبله. وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.

المطلب الثالث : الأزمة الخليجية وتأثيرها إزاء مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن القول أبتداءً أن الأزمة التي وقعت في صيف عام ٢٠١٧ بين دولة قطر من جهة وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، والتي انضمت إليهما وساندتهما كل من مصر ومملكة البحرين وعدد آخر من الدول، تعود إلى الأسباب التالية[٨٤]:

أولاً– الموقف من "الربيع العربي": فبينما عرفت الدول الخليجية برفضها لـــ"الربيع العربي"، بل ومعاداتها له، أو على الأقل تخوفها منه، عرفت قطر بدعمها للتحركات الشعبية المناهضة للأنظمة التسلطية القائمة في بلادهم، ووقوفها إلى جانب هذه التحركات[٨٥]، وقد كانت حدة الخلافات قائمة بين قطر والإمارات بخصوص بعض القضايا سيما في الموقف من الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس المصري السابق(محمد مرسي)٢٠١٣م، والموقف من الازمة الليبية ومساعي(خليفة حفتر) الى السيطرة العسكرية على ليبيا وعدم الاعتراف بحكومة الوفاق المعترف بها دولياً، والموقف من السياسات والتحركات الساعية الى تقسيم اليمن مرة جديدة، اما بالنسبة للخلافات القطرية–السعودية فلم يكن بالحدة الكبيرة، فالخلاف بخصوص احداث"الربيبع العربي" لم تكن السعودية تعارضه بشكل مباشر، ولكن الخلاف الكبير تمثل والذي تحول الى ازمة عام ٢٠١٤ يعود الى الموقف المتعارض من الانقلاب العسكري في مصر،

اما ليبيا فلم تبدي السعودية اهمية لها، في حين كان هناك توافق بين السعودية وقطر بخصوص اليمن اكثر من التوافق السعودي–الاماراتي[٨٦]، ولكن استطاعت قطر ومن خلال مجموعة الجزيرة الإعلامية[□] وغيرها من المؤسسات المرتبطة بها والمدعومة قطرياً في تغطية هذه التحركات الشعبية غير المسبوقة، وكيف أسهمت تلك التغطية في خلق رأي عام داعم لهذه التحركات وناقم على النظم الحاكمة وسياساتها قبل تزايد حدة الاحتجاجات وأثنائه. وحتى مع تراجع التجارب الثورية في الدول التي شهدت اندلاع أحداث "الربيع العربي" واصلت قطر دعمها للحركات الثورية وواصلت الإعلان عن معاداتها للثورات المضادة التي انتعشت محاولة استعادت زمام السيطرة على الأمور، مدعومة مادياً ولوجستياً من أنظمة الحكم في السعودية والإمارات، وقد خلق هذا الموقف القطري تبايناً واضحاً في السياسات داخل مجلس التعاون الخليجي كما استمر هذا التباين في الترسخ مع مرور الوقت[٨٧]، فلقد كان واضحاً التميز بي الموقف القطري وموقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء احداث"الربيع العربي" سواء على المستوى الرسمي لتصريحات كبار المسؤولين، او على مستوى التحركات السياسية والدبلوماسية، وصولاً على المستوى الانساني واللوجستي والمالي والاستثماري[٨٨].

ثانياً– الموقف من قوى الإسلام السياسي: يمكن النظر الى الموقف الخلافي بخصوص الاسلام السياسي من جانبين:

أ– الموقف من دور الاسلام السياسي: ادت القضايا السياسية الحساسة على غرار دور الاسلام السياسي[٨٩]، فضلاً عن العلاقات التوافقية بين قطر وايران[٩٠]، الى ظهور انشقاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك أن مواقف الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية والإمارات من قوى الإسلام السياسي تتحدد على خلفية ما تركته الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ من انطباعات لدى هذه النظم، والتي ينتابها الخشية من تكرار هذا النموذج في الدول التي شهدت حراك ثوري نجم عنه وصول الإسلاميون إلى سدة الحكم[٩١]، خشية تزايدت مع اعتقاد هذه النظم من قيام قوى الإسلام

السياسي بعد وصولها إلى الحكم بتصدير ثورتها للدول الخليجية، وعلى الخوف من أفول الأنموذج الخليجي–السلفي من الإسلام الذي أسست هذه الدول سلطانها عليه جراء الصعود الكبير لمشروع الإسلام السياسي، وايضاً تزايدت هذه الخشية من تحسب هذه الدول من انتقال هذه الحراكات – في حال نجاحها في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة – إلى دول الخليج. الامر الذي انعكس على تبني سياسات عدوانية قادتها بالأساس السعودية والامارات ضد تجارب الحكم الإسلامية في دول الثورات. على العكس من ذلك عرفت قطر بدعمها للإسلاميين وتوفير البيئة المناسبة لهم وتعظيمها لحضورهم في المنطقة والعمل على إنجاح تجاربهم الوليدة في الحكم في دول الثورات، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، حتى مع تراجع تجاربهم في الحكم استمر هذا الدعم، وتعاظم هذا التأييد، ووجدت القوى الإسلامية في قطر ملاذاً آمناً مع اشتداد هجمات قوى الدولة العميقة على التشكيلات الإسلامية الثورية في دول "الربيع العربي"، وقد جذرت هذه المواقف الفجوة بين الدول الخليجية – السعودية والإمارات – وقطر.

وفق ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من أن الأزمة الخليجية لها جذورها في حقبة التغيير في المنطقة العربية، فإنها لا تمثل في الواقع سوى الإعادة الأخيرة لصراع على مستوى المنطقة لتشكيل النظام الإقليمي بعد التغيير في المنطقة العربية. لقد عكس تكوين الجبهة المعادية لقطر واقع ما بعد "الربيع العربي" وإعادة تشكيل التحالفات السياسية في المنطقة. وقد كان هدف هذه الخطوة، من جانب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، هو إعداد نظام إقليمي جديد يقف أغلبه بمحاذاة خطوط الوضع الاستبدادي القائم منذ نهاية الحرب الباردة تحت حماية المظلة الأمنية الأمريكية[٩٢]، وفي المقابل كانت قطر وطموحاتها تسعى للانتقال من دولة مؤثرة الى دولة ذات نفوذ وقوة في المنطقة اقليمياً[□][٩٣].

ان قطر سعت الى ان تجعل من اولويات سياستها الخارجية ان تكون بمنأى عن التبعية او التقليد او الدخول ضمن اي نفوذ خارجي من قبل الدول المحورية في منطقة الشرق الاوسط، وفي ذات الوقت هي لا تخرج من ثوابت بيئتها الخليجية مثل الموقع الجغرافي والارتباطات الاجتماعية وخصائصها والقدرات العسكرية، ونتيجة للعلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة واستقبالها قيادة العمليات المركزية السينتو وعقد اتفاقية للدفاع المشترك عام ١٩٩٢م والتي بموجبها تم تأجير قاعدة السليلة وميناء العديد للجيش الامريكي، فضلاً عن فتح مكتب للاهتمام ورعاية المصالح التجارية "الاسرائيلي"، استطاعت قطر ان تتبنى الخيارات والسلوكيات والسياسات التي تنسجم مع مصالحها القومية العليا[٩٤]، اذ سعى أمير قطر ورئيس وزرائه كذلك إلى إقامة توازن دقيق في العلاقات الإقليمية والخارجية. إذ أن إرث تعبئة المجتمع الدولي رداً على الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، ترك بصماته واضحة على تفكير حكام قطر، وفي الواقع في عقول كل قادة الخليج[٩٥]. فعلى الرغم من أن الروابط الأمنية الوثيقة مع الولايات المتحدة عنت، بداية، اعتماداً كبيراً على راع واحد – الولايات المتحدة – لضمان الأمن الخارجي(أساساً من خلال بناء قاعدة العديد الجوية واستقبال القيادة المركزية الأميركية بعد العام ٢٠٠٣)[٩٦]، إلا أن تطوير قطر لإنتاجها من الغاز الطبيعي مكنها من تنويع علاقاتها. فبسبب أهمية الغاز الطبيعي القطري بالنسبة إلى أمن الطاقة في بلدان عدة حول العالم من خلال اتفاقات بعيدة المدى، بات للعديد من اللاعبين الخارجيين مصلحة في الأمن القطري والاستقرار الإقليمي. كما أن تحرك قطر كي تكون على رادار عملية صنع القرار الإقليمي والدولي، جاء بعد فترة من الاحتكاكات الكبيرة والتوترات الحدودية مع السعودية في أوائل التسعينيات. وبمعنى آخر، فقد استغلت قطر بالكامل المجال الذي أتيح لبروز لاعب جديد يؤدي دوراً مبتكراً في الشؤون الإقليمية والدولية، من خلال المقاربة التي اعتمدتها تجاه صنع السياسات، والاستقلالية شبه التامة الممنوحة لدائرة صغيرة من نخبة من صانعي القرار غير المثقلين بقيود سياسية محلية[٩٧].

من ذلك فان الصراع الحالي لا يتمحور حول الاعتبارات الجيوسياسية، بقدر ما يدور حول نظرة الجانبين السعودي والإماراتي إلى التهديدات المحلية المحدقة بهما في هذه المرحلة من التفاعل الإقليمي الهائل، ولاسيما أن الشرق الأوسط هو اليوم أسوء حالاً حتى مما كان عليه قبل سنوات قليلة مضت. فالتدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية والإمارات لم يحقق أهدافه، كما أن المملكة ترزح تحت وطأة ضغوط اقتصادية شديدة في أعقاب تهاوي العائدات الهيدروكربونية، وبالتالي لا السعودية ولا الإمارات في وارد تبني موقف متسامح حيال ما تعتبرانه فشل قطر في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها لهما في العام ٢٠١٤ والتي أنهت أزمة دبلوماسية مشابهة معها في ذلك الوقت[٩٨].

لقد أصبح الافتراق بين الجانبين بنيوياً حيال أكثر القضايا حساسية في الحياة السياسية في الشرق الأوسط. فالمقاربة التي تتبناها قطر حول تعريف الإرهاب وتحديده أكثر تساهلا في درئه عن الحركات والتنظيمات الإسلامية المعروفة في المنطقة فيما السعودية والإمارات أكثر تشددا في توجيهها إليها.

وفي واقع الأمر، لم يعد الاختلاف في وجهات النظر إزاء الطروحات السياسية الإسلامية مجرد أمر نظري مع اندلاع "الربيع العربي"، والحراكات المتوالية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، بل أصبح شأناً ذا تداعيات عملية. ذلك أن قطر ارتأت أن الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين[□] في العديد من دول "الربيع" تشكل البديل الأفضل والذي من وسعه تحقيق الاستقرار ومنع التطرف من استقطاب الجمهور المنتفض، فعمدت بالتالي إلى تقديم الدعم لها واحتضانها[٩٩]. في المقابل فإن كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، توجهت بالدعم المادي والعيني لمجموعات محافظة ولائية إزاء الحكم في نهجها السلفي، أي أقرب إلى الخط الذي تلتزمه المؤسسة الدينية في السعودية، للوقاية من خطر الشعبوية التي يتسم بها خطاب الإخوان المسلمين والمثيرة للقلاقل محلياً وعلى مستوى المنطقة[١٠٠]. وجهد كلتا الدولتين انصب في اتجاه إعادة تشكيل النظام السلطوي والذي سعت

الحراكات إلى إسقاطه، ضمن إطار أكثر عقلانية. بل ثمة من فاخر بأن أبو ظبي هي "عاصمة الثورة المضادة". فكان أن الجهود المتضاربة للشركاء الخليجيين الثلاثة، مع انضمام تركيا في نهجها وجهدها إلى الخط الذي ألتزمته قطر، ساهمت في تراجع الإشكالية المطروحة ضمن "الربيع العربي" إلى مواجهة بين السلطويين والإسلاميين، وإلى إخراج الأصوات الإصلاحية المدنية، والتي كانت قد أشعلت الحراك، من الساحة. أما التقييم السائد في العواصم الغربية للحركات الإسلامية فقد تأرجح بين مواقف القطبين القطري التركي من جهة، والإماراتي السعودي من جهة أخرى. وقد كانت ادارة الرئيس السابق(باراك أوباما) أقرب للتصور القطري التركي، فيما ادارة الرئيس(دونالد ترامب) تجنح بوضوح نحو الموقف الإماراتي السعودي[١٠١].

ب–الموقف من إيران: لقد اعتمدت قطر كذلك المنحى "الانفتاحي" في مقاربتها للعلاقة مع إيران والتنظيمات الحليفة لها في المنطقة[١٠٢]. وتصف قطر مقاربتها هذه بالسيادية. والواقع أن السعودية والتي تلزم حلفاءها في العديد من الدول الإسلامية المستفيدة من الدعم السعودي بمواقف قد تكون أكثر تشدداً إزاء إيران من تلك التي تعتمدها هي نفسها، فإنما تبدي قبولاً ضمنياً بالتمايز الذي تلتزمه كل من الكويت وسلطنة عمان، بل حتى الإمارات العربية المتحدة، في العلاقة مع إيران، لاعتبارات التجارة والجوار. غير أنه نتيجة لتآكل الثقة بين السعودية وقطر، فإن المطلب السعودي إزاء قطر هو أن تلتزم هذه الأخيرة بصيغة الموقف من إيران المتبعة في الدول التي تربطها بالسعودية علاقات رسمية غير ندية، وليس بما يماثل الصيغ الخليجية. والمقولة التي تتكرر في الإعلام الممول سعودياً هي أنه لا يجوز لـــ "دويلة" من ثلاثمائة ألف نسمة أن تتحدى الإرادة الجماعية(للقوة العظمى على مستوى المنطقة والدول الموالية لها)[١٠٣].

على ضوء هذه الخلفية يعد التحرك الذي قادته السعودية والإمارات ضد قطر أسوأ من مجرد إلهاء غير مستحب عن الأولويات الأخرى للمملكة على صعيد السياسة الخارجية والداخلية. فقد كانت له تأثيرات مناوئة تمثلت في تعزيز النفوذ الإيراني في قطر وزرع الشقاق داخل التحالف العربي الذي أملت إدارة (ترامب) في تشكيله بغية التصدي للسياسات الإيرانية في المنطقة[١٠٤].

والحق، فأن الفوائد السياسية التي قد تجنيها ايران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها، حيث إن الأزمة الخليجية أدت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في الخطر أو النفوذ الإيراني[١٠٥]. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يسرع من تراجع مكانة مجلس التعاون الإستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين، الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول[١٠٦].

أن المطالبة بالحد الأقصى، يفترق عن المقاربة المتسمة بالحكمة والتدرج والهدوء والتي كانت دوماً أسلوب القيادة في المملكة العربية السعودية. وليس من شأن الإصرار على الحد الأقصى أن يحقق النتيجة المرجوة، بل بوسعه أن يستجلب النتائج العكسية. والرغبة في استثمار تداعيات الأزمة لا تخفى في صفوف الخصوم والأعداء. فاللهجة الإطلاقية المعادية لقطر قد شكلت دعوة مباشرة لإيران لتعميق التواصل مع قطر. وتوالي القوائم التي تصنف الأشخاص والمؤسسات إرهابية، وتسعى إلى إلزام قطر تنفيذ المقتضى، تمزج ما بين الإرهابي الحقيقي والمعارض السياسي وتتوقع من قطر مستوى من الدقة في تصفية الإرهاب غير متوفر في الدول المطالبة به[١٠٧].

لقد كانت السياسة الخارجية السعودية القديمة عبارة عن فعل توازن ثقيل الوطأة في بعض الأحيان بين العديد من الفروع المتنافسة في العائلة المالكة، في ظل تعاقب ملوك ومسئولين

متقدمين في السن على السلطة. كان حكم المسنين بطيئاً في اتخاذ القرارات وغالباً ما كانت تلك القرارات تعكس القاسم المشترك الأدنى بين المصالح الشخصية للأفراد الذين يتكون منهم هذا النظام. ولذلك من السهل فهم لماذا كان المسئولون الأميركيون يشعرون بالإحباط من آلية صنع القرارات في السياسة الخارجية السعودية. ولكن هذه الآلية شهدت تبدلاً ببروز قيادات جديدة ذات طموحات اقليمية كما هو الحال بولي عهد المملكة العربية السعودية(محمد بن سلمان)، وقد تؤدي سياسة حافة الهاوية التي تعتمدها السعودية مع قطر، إلى نجاح السياسة المتشددة التي ينتهجها ولي العهد(محمد بن سلمان) وقد تفشل. فهناك بعض المؤشرات بأن السعوديين والإماراتيين بدئوا يتساهلون في مطالبهم وبأن السعوديين يمتلكون أوراقاً ضاغطة تخولهم فرض نتيجة معينة بحيث تعترف قطر بأخطائها دون اي انتقاص لمكانتها على المستوى الاقليمي والدولي. سيكون ذلك جيداً للمصالح السعودية، لكنه يتطلب درجة من الوعي الذاتي بأن السعودية تخطت الحدود في خطواتها الأولى ضد قطر[١٠٨].

لعل اخطر تداعيات الازمة الخليجية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، هو الضربة القوية التي وجهتها الازمة لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، فحتى في حالة حل الازمة خلال سنوات طويلة قادمة، فمن الطبيعي ان لا تنظر قطر بعد هذه الازمة الى دول الخليج التي اعلنت الحصار عليها بأن تكون حليفاً لها في مراحل او حقب قادمة، بل على العكس من ذلك فهم سوف يشكلون مخاطر قريبة تهدد أمنها القومي، ومثل هذه المسائل لن تكون جاهلة او يتم تجاهلها من لدن صناع القرار السياسي لعدة دول خليجية مثل الكويت وسلطنة عمان. والاكثر من ذلك ان عدم الثقة بين الاطراف من شأنه ان يصل الى الاعمال الدفاعية المشتركة التي تم اتخاذها مسبقاً مثل قوات درع الجزيرة، او النظام الدفاعي الصاروخي وهو ما يطرح التساؤلات بشأن مدى فعالية او استمرارية هذه السلوكيات وتماسكها. بل ان تداعيات الازمة قد تصل الى التشكيك للعديد من المشاريع التعاونية والوحدوية ما بين دول مجلس التعاون،

فبالنسبة لقطر، او الكويت وسلطنة عمان، قد تكون أكثر تحفظاً من مشاريع التكامل الاقليمي في منطقة الخليج العربي[١٠٩].

أن المسار الأكثر خطورة والذي لا يزال قائما هو قيام قطر بتأدية أوراقها العسكرية. فبإمكانها البدء بذلك مع الولايات المتحدة، التي لديها اتفاقات تعاون أمني مع قطر يرجع تاريخها إلى عامي ١٩٩٢م و٢٠١٣م، وتستخدم بموجبها الولايات المتحدة "قاعدة العديد الجوية" كمركز حيوي للضربات ومركز للقيادة والسيطرة في المنطقة. وقد نصت هذه الاتفاقيات، سواء ضمنياً أم صراحةً، على أن بإمكان البلد المضيف أن "يدعو" الولايات المتحدة للمساعدة إذا واجه هذا البلد تهديداً أمنياً. وفي حين تبقى هذه الالتزامات غامضة وغير ملزمة قانونياً، إلا أنها(أي في إطار "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة والعراق) تستحق أن يتم تفعيلها في حالات الطوارئ على غرار هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق عام ٢٠١٤[١١٠].

يمكن القول أيضا في هذا السياق أنه في الوقت الذي اتسمت فيه السياسة الأمريكية إزاء هذه الأزمة بالغموض حتى الآن، من شبه المؤكد عدم انحياز الولايات المتحدة إلى جانب قطر. لكن هذا الأمر قد يدفع قطر إلى تقييد استخدام الولايات المتحدة لـــ "قاعدة العُديد". بل إن الأمر الأكثر خطورة، هو احتمال لجوء قطر إلى روسيا أو إيران لالتماس الدعم العسكري إذا ما وجدت قطر نفسها محاصرة وغير قادرة على الحصول على دعم الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، وهذا أمر يتماشى بالكامل مع حقوق قطر السيادية بالتماس هذا الدعم وحقوق روسيا أو إيران في تقديمه. ومن المنافي للمنطق هو الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تحاول التصدي عسكرياً لمثل هذه الخطوة حتى لو أدى ذلك إلى تواجد القوات الروسية في الخليج، وانتشار القوات الإيرانية بالقرب من البحرين والكويت وشرق المملكة العربية السعودية، وحتى إذا لم يحدث هذا السيناريو الرهيب بالفعل، فإن مجرد احتمال حدوثه يوضح المرحلة المحفوفة بالمخاطر التي وصلت إليها المنطقة فيما يخص هذه الأزمة[١١١].

لقد طرحت الأزمة الخليجية العديد من التساؤلات عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي في المدى القصير والمدى المتوسط على اقل تقدير، ودى فعاليته وقدرته على التعبير عن الارادة الموحدة، فعلى ما عكست حدة الأزمة وتطوراتها، من تجاهل للقيم التقليدية في البيئة الخليجية والروابط الوثيقة بين شعوبها، بينت ايضاً تجاهل السعودية والامارات لمؤسسات مجلس التعاون، وهو ما يعكس الامر الذي اصبح عليه المجلس من لدن اكبر الاعضاء واثقلهم وزناً فيه، فلم يكن هناك دعوة لانعقاد جلسة طارئة لبحث التطورات الحاصلة، بل ان الامانة العامة سمعت ببعض قرارات لأعضائها بقطع العلاقات مع دولة عضو فيها من قبل وسائل الاعلام، لتتحول علاقات التعاون والتوافق والتحالف الى حالة من الحرب غير المعلنة، ومساعي الدول الاعضاء الى البحث عن ترتيبات خارج المنظومة حفاظاً على أمنها واستقراراها، فضلاً عن المستوى الشعبي[١١٢].

أن السعودية حتى لو نجحت في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحول إلى سابقة تثير مخاوف الدول الخليجية الأخرى. وفي المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجه تحدياً كبيراً لمكانة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحول إلى نموذج ضد السعودية.

يمكن القول أخيرا أن مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج قد يتحدد عبر أحدى المشاهد الثلاث التالية، وهي، إما البقاء والاستمرار لكن بتعزيز مجمل مؤسساته و إمكاناته بحيث يصبح قادرا على تطوير سياسات جديدة تمثل خروجا عن الأطر التقليدية التي لم تستطع بناء إستراتيجية شاملة لمستقبل المجلس. وإما البقاء والاستمرار ضمن الأوضاع الحالية، وهو المشهد الأرجح كونه يعد استمرارا للكيفية التي قام عليها المجلس منذ نشأته كما أنه يعكس بدقة التوازنات المفروضة في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والمتوسط. أما المشهد الثالث، والذي يعد نتيجة للمشهد الثاني، فهو انحلال مجلس التعاون وتفككه.

الخاتمة

ان التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف يبقى هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة دول مجلس التعاون وربما المنطقة بأسرها. غير أنه وفي ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة .ومع ذلك، حتى لو نجحت أية وساطات من أي طرف ثالث في التوصل إلى حل توافقي، فإن الشكوك التاريخية وأجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة، لا بل إن الخلافات السياسية قد تطفو مجدداً على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية والدولية .وفي جميع الأحوال، لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالفعل بمنطقة الخليج، والشرق الأوسط عموماً. وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقاً تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- لقد أسفر تأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في ائتلاف دبلوماسي غير مترابط منذ الأشهر الأولى من اندلاع الحرب بين إيران والعراق في ثمانينات القرن الماضي، وتكلل أوج نجاحه بالحفاظ على سلامة هذه البلدان المصدرة للنفط وإبقائها خارج ذلك الصراع. بيد هناك توترات داخلية دائمة داخل المجلس.
- لقد كانت الإرادة الدولية، الغربية أو الأمريكية بشكل أساس، هي العامل الحاسم الذي أستطاع أبقاء مجلس التعاون الخليجي موحدا نسبيا وقادرا على البقاء. يعود ذلك بالطبع إلى اعتبار المجلس تنظيما إقليميا متفرعا عن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن مجمل المصالح السياسية والاقتصادية والوزن الاستراتيجي الذي تمثله دول الخليج بالنسبة إلى الولايات المتحدة والغرب.

- تشير أغلب المعطيات حتى الآن إلى أن مجلس التعاون الخليجي لم يتمكن من بلورة رؤية إستراتيجية قادرة على تحقيق ما يفترض أنه الهدف النهائي من إنشائه وهو تكوين اتحاد كونفيدرالي. ورغم أن تجارب مماثلة عبر العالم قد تكون استغرقت وقتا أطول في هذا المجال أو أنها قد فشلت أيضا، لكن مشروع الوحدة الخليجية لا يبدو أنه يسير في هذا الاتجاه أو هو يعكس بالفعل إرادة جماعية لتحقيقه.
- تظهر الكثير من الاختلالات التي يعاني منها مجلس التعاون أنه لم يتمكن بعد من تطوير هياكل مؤسسية وآليات عمل وسياسات عامة قادرة على تجاوز الأزمات التي تعصف به. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة، بين كل من العربية السعودية والإمارات العربية والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، مدى هشاشة هذا التجمع الإقليمي الذي عجزت مؤسساته عن احتواء تداعياتها. وقد كان لجوء أطراف الأزمة إلى مؤسسات دولية أخرى، ودول من خارج المجلس، هو التعبير الواضح عن هذا العجز.

الهوامش

(١) جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة **RAND**، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٦م، ص١٠.

(٢) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣) عبد الرضا علي أسيري، "مجلس التعاون دلول الخليج العربية بعد ٣٣ عاماً: الإنجازات والإخفاقات"، العدد(١٩١)، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥م، ص٢٢.

(□) يمكن تقسيم التهديدات الامنية التي واجهت مجلس التعاون الخليجي زمنياً الى ثلاث مراحل: الاولى تبدأ بأنشاء المجلس عام ١٩٨١م وتمتد حتى نهاية الثمانينيات والتي لم تشهد أي تطور للمجلس لا وظيفياً ولا مؤسسياً وارتبط الهاجس الامني تحديداً بإيران كمصدر تهديد رئيس للدول الاعضاء، اما المرحلة الثانية فتبدأ من دخول القوات العراقية للكويت ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠م حتى احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١م والتي اصبح العراق يشكل خطر التهديد الرئيس لدول المجلس وشهد خلالها المجلس تطوراً على مستوى الادراك للتهديدات لينعكس وظيفياً على المستوى الامني على حساب الوظيفة التكاملية للمجلس والتوجه نحو الارتباط الامني والدفاعي بالولايات المتحدة الامريكي وليعكس مدى

عجز المجلس عن حماية اعضائه وعدم القدرة على تنظيم وتأطير التوجهات الاحتمائية المعتمدة على الخارج في نطاق جماعي، اما المرحلة الثالثة فتبدأ من الغزو الامريكي للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣م ومستمرة الى ٢٠١١م وهي تشكل مرحلة الحصاد للمرحلتين السابقتين والذي اثارت خلالها الكثير من الخلافات والاختلافات بين دول المجلس سواء فيما يتصل بالتعاون مع الولايات المتحدة فيما وصفته بالحملة الدولية لمكافحة الارهاب والملاحقة المالية والامنية لعناصر ومجموعات وجمعيات خيرية ودعوية اسلامية، او على مستوى الوجود العسكري الامريكي في الخليج والذي عكس مدى التباين بين دول المجلس في الرؤية الامنية وادراك التهديدات وسبل الحماية، وكانت السعودية المثال الاوضح الذي تميز موقفها عن بقية دول المجلس في التحفظ على الوجود العسكري الامريكي. للمزيد ينظر: سامح راشد، "مجلس التعاون الخليجي في العقد الثالث: نظرة تقييم"، اوراق الشرق الاوسط، العدد(٣٨)، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص١٨٠-١٨٢.

(٤) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٥) أحمد منيسي، التحول الديموقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩م، ص٣٠.

(٦) خالد سلمان خالد، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي: دراسة في أثر التحديات والآفاق المستقبلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد(٥٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، كانون الثاني ٢٠١٧م، ص٣٥٣.

(٧) د. محمد صالح المسفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد(٩)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة قطر، الدوحة، قطر، ١٩٩٨م، ص١٤.

(٨) عبد الرضا علي أسيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٣-٢٤.

(٩) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.

(١٠) أ.د. نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي: خريطة الملامح والاشكاليات والمآلات، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، ص١١٥-١١٦.

(١١) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١١-١٢.

(١٢) ياسين حشوف، "مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد(١٥)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، مارس ٢٠١٦م، ص١٦٢.

(١٣) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(١٤) خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣.

[١٥] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[١٦] الدكتور يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، باط/فبراير ٢٠١١م، ص٢٩.

[١٧] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

[١٨] عبد الرضا علي أسيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

[١٩] عبد الرضا علي أسيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٢٠] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

[٢١] د. محمد صالح المسفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٢٢] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥.

[٢٣] عبد الرضا علي أسيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٢٤] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

[٢٥] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية-الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجية والتجزئة(١٩٧١-٢٠١٨)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر-لبنان، ٢٠١٨م، ص٢٥٥.

[٢٦] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٢٧] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠-٣٥١.

[٢٨] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٦.

[□] تتسم الدول الريعية بعدة سمات اهمها: ان الدخل القومي يعتمد بشكل اساس على تصدير النفط للخارج أكثر من انتاجه، وثمة انفصال في العلاقة ما بين العائدات النفطية الخاصة بالحكومة وبين الجهد الانتاجي للمجتمع، وتشارك الدولة الريعية في بناء وايجاد العقلية الريعية، وتؤدي الدولة الريعية دور الهيمنة على المجتمع اقتصادياً وأجتماعياً، وتبتعد الدولة الريعية عن الوظائف الحديثة الخاصة بالدولة بشكل كبير، وتداخل في المصلحة والمصلحة الخاصة، ويستخدم الأنفاق العام كوسيلة مهمة في بناء المجتمع وتوازناته وخلق طبقة ريعية يكون لها مصلحة في بقاء واستمرار الوضع القائم. للمزيد ينظر: أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[٢٩] سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤-١٧٦.

[٣٠] د. محمد صالح المسفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٣١] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦-٣٥٧.

[٣٢] جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٣٣) مالك عوني، الدولة المأزومة: ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد "ثورات الربيع"، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، ٢٠١٤/٣/٥، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg

(٣٤) وليد عبدالحي، "استراتيجية الاخرتاق واعادة التشكيل"، في كتاب: مجموعة باحثين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، شباط/فبراير ٢٠١٤م، ص٩٧.

(٣٥) مالك عوني، مصدر سبق ذكره.

(36)Silvia Colombo, "Unpacking the GCC's Response to the Arab Spring", The Sharaka Commentaries, NR. 1, Centre for European Policy Studies (CEPS), Brussels, Belgium, July 2012, P.4.

(٣٧) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٣٨) مالك عوني، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) مالك عوني، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) كلكامش نبيل، الخليج والربيع العربي: آفاق ومستقبل مجلس التعاون الخليجي، المشروع العراقي للترجمة، ٢٠١٨/٥/١٠، على الرابط: http://www.iqtp.org

(٤١) محمد بدري عيد، "البيئة الاستراتيجية الراهنة في الخليج.. التحولات والتحديات"، في كتاب: محمد بدري عيد وجمال عبدالله(محرراً)، الخليج في سياق متغير، ط١، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر– لبنان، ٢٠١٤م، ص٣٣–٣٤.

(٤٢) د. نصر محمد عارف، "افكار متقابلة: تصادم الشرعيات بين التقليدية والحركية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٢)، المجلد(٤٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠١٣م، ص٨٤.

(٤٣) عبد الرضا علي أسيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٤٤) خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

(٤٥) محمد عز العرب، لتصدع العـــصى: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٤/٣/٣٠م، متاح على الرابط: ge.gro.assayis.www//:ptth

(46) Silvia Colombo, Op.Cit, P.1.

(٤٧) خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

(٤٨) كلكامش نبيل، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

(٥٠) أ.د. نادية محمود مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(51) Sanam Vakil, Iran and the GCC: Hedging, Pragmatism and Opportunism, Middle East and North Africa Programme, The Royal Institute of International Affairs, London, U.K., 2018, P.3.

(52) Silvia Colombo, Op.Cit, P.4.

(٥٣) كلكامش نبيل، مصدر يبق ذكره.

(٥٤) مايكل يونغ، شرق أوسط يسير على غير هدى، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٧/٦/١٣، متاح على الرابط: http://carnegie-mec.org

(٥٥) محمد بدري عيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٥٦) كريستيان كوتس، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤/٩/٢٤، متاح على الرابط: http://carnegieendowment.org

(٥٧) فريدريك ويري، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٤/٦/١٢، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org

(٥٨) فريدريك ويري، مصدر سبق ذكره.

(59) Reyadh Alasfoor, The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, Department of Political Science, Lund University, Sweden, 2007, P.87.

(٦٠) د. خالد الحروب، "حسابات حذرة: الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٢)، المجلد(٤٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠١٣م، ص٨٩-٩٠.

(٦١) فريدريك ويري، مصدر سبق ذكره.

(62) Sanam Vakil, Op.Cit, P.2.

(٦٣) فريدريك ويري، مصدر سبق ذكره.

(64) Sanam Vakil, Op.Cit, P.11.

(٦٥) فريدريك ويري، مصدر سبق ذكره.

(٦٦) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية-الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجية والتجزئة(١٩٧١-٢٠١٨)، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥.

(٦٧) مايكل نايتس، هل يمكن لدول الخليج أن تتدخل في سوريا؟، معهد واشنطن، ٢٠١٢/٤/١٧، متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org

(٦٨) بن فيشمان، الأزمة القطرية على شواطئ المتوسط، معهد واشنطن، ٢٠١٧/٧/١٢، متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org

(٦٩) كريستيان كوتس، مصدر سبق ذكره.

(70) Sanam Vakil, Op.Cit, P.8.

(٧١) خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢.

(٧٢) وحدة تحليل السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،، ٢٠١٢م، ص١٢.

(٧٣) د. محمد سعيد أبوعامود، "خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٢)، المجلد(٤٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠١٣م، ص٩٢.

(٧٤) مايكل يونغ، مرحلة عصيبة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٧/٢/٢٧، متاح على الرابط: http://carnegie-mec.org

(٧٥) خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢-٣٦٣.

(٧٦) مايكل يونغ، مصدر سبق ذكره.

(٧٧) بيري كاماك وريتشارد سوكوليسكس، أحذر من التمنيات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٧/٧/٢٥ على الرابط: http://carnegie-mec.org

(٧٨) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية-الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجية والتجزئة(١٩٧١-٢٠١٨)، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦.

(79) Sanam Vakil, Op.Cit, P.13.

(٨٠) ايمان أحمد رجب، "طائفية الاحتجاجات: ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، المجلد(٤٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠١١م، ص٧٧-٧٨.

(٨١) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٨٢) جاليب دالاي، الأزمة الخليجية : طموحات ملكية وتحالفات هشة، منتدى الشرق، ٢٠١٧/٦/٢٣م، متاح على الرابط التالي: http://www.sharqforum.org

(٨٣) جاليب دالاي، مصدر سبق ذكره.

(٨٤) عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرراً)، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، ط١، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر-لبنان، ٢٠١٧م، ص٢٧-٢٩.

(85) Silvia Colombo, Op.Cit, P.2.

وايضاً: محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية–الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجية والتجزئة(١٩٧١–٢٠١٨)، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥.

(٨٦) عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرراً)، مصدر سبق ذكره، ص٢٨–٢٩.

(□) شكلت قناة الجزيرة مكسباً واداةً حقيقة من لدن النخبة الحاكمة في قطر والتي تطمح الى بناء مكانة اقليمية مرموقة ضمن المنظومة العالمية الجديدة، اذ شكلت هذه القناة الاعلامية رهاناً بالنسبة للنخبة الحاكمة والتي من خلالها تسعى الى تثبيت مسار الحداثة الحقيقي، وبناء الصورة والانموذج المثالي لقطر في النظام الدولي وفي منطقة الخليج العربي، لتتمكن قطر من خلالها ان تحتل مكانة مهمة ضمن المنطقة على الرغم من صغر حجمها جغرافياً وذلك من طريق القوة الناعمة الاعلامية بدلاً من القوة العسكرية، لتتحول قناة الجزيرة الى مرجعاً اعلامياً في المنطقة العربية، ومنتجاً كبيراً للأخبار والصور في شبكة الاعلام الشاملة. للمزيد ينظر: جمال عبدالله، السياسة الخارجية لدولة قطر(١٩٩٥–٢٠١٣): روافعها واستراتيجيتها، ط١، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر–لبنان، ٢٠١٤م، ص٧٣.

(٨٧) دويتش فيله، انطلاق أشغال القمة الخليجية الأمريكية في الرياض، ٢٠١٧/٣/٢١م، متاح على الرابط التالي: https://is.gd/UIH1hq

(٨٨) جمال عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٨٩) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(90) Sanam Vakil, Op.Cit, P.11.

(91) Silvia Colombo, Op.Cit, P.2.

(٩٢) جاليب دالاي، مصدر سبق ذكره.

(□) يعود صعود قطر إلى مواقع الأهمية الدولية في الواقع إلى امتلاكها ثالث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي والذي يقدر بـــ(٨٩٦) تريليون قدم مكعب وتعد المصدر الاول للغاز المسال في العالم، وإلى استخدامها سياسات صممت لتفعيل هذا الاحتياطي. هذه السياسات طورت ونفذت إبان عهد الأمير حمد (١٩٩٥– ٢٠١٣) ووزير خارجيته(ورئيس الوزراء بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣) حمد بن جاسم. فقد برز هذان الرجلان كمهندسي إستراتيجية التدويل الجريئة التي وضعت قطر على الخريطة بوصفها لاعباً إقليمياً ديناميكياً. كما عكست الخطوات التي اتخذاها مروحة من التوجهات العميقة التي تكمن في أساس السياسات الأمنية والخارجية القطرية، أبرزها التحديات المتعلقة بضمان الاستقرار في منطقة ملتهبة، ومواجهة نقاط الضعف الكامنة في دولة صغيرة محاطة بجيران أكبر وأكثر قوة. للمزيد من المعلومات ينظر: محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية(٢٠١١–٢٠١٣)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر–لبنان، ٢٠١٤م، ص٣٢. وايضاً: كريستيان كوتس، مصدر سبق ذكره.

(٩٣) جمال عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٩٤) محمود سمير الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣-٥٤.

(٩٥) كريستيان كوتس، مصدر سبق ذكره.

(٩٦) جمال عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٩٧) كريستيان كوتس، مصدر سبق ذكره.

(٩٨) بيري كاماك، واشنطن والنزاع القطري الأخير، مركز كارنغي للشرق الأوسط، ٢٠١٧/٦/٧، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org

(□) فيما يخص دعم قطر لجماعة الاخوان المسلمين وللجماعات الاسلامية يمكن الرجوع الى: محمود سمير الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤-٥٦.

(99) Sanam Vakil, Op.Cit, P.12.
(100) Silvia Colombo, Op.Cit, P.2-4.

(١٠١) حسن منيمنة، الضرر والضرار في أزمة الخليج، موقع معهد واشنطن، ٢٠١٧/٦/١٥، متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org

(١٠٢) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١٠٣) حسن منيمنة، مصدر سبق ذكره.

(104) Sanam Vakil,, Op.Cit, P.3.
(105) Sanam Vakil,, Op.Cit, P.3.

(١٠٦) ناصر التميمي، "الازمة الخليجية وتأثيراته على مستقبل مجلس التعاون" في كتاب: عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرراً)، مصدر سبق ذكره، ، ص١٦٥.

(١٠٧) حسن منيمنة، مصدر سبق ذكره.

(١٠٨) بيري كاماك وريتشارد سوكوليسكس، مصدر سبق ذكره.

(١٠٩) ناصر التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

(١١٠) جيمس جيفري وسايمون هندرسون، الازمة القطرية: أسوأ الاحتمالات، معهد واشنطن، ٢٠١٧/٧/٦، متاح على الرابط التالي: www.washingtoninstitute.org

(١١١) جيمس جيفري وسايمون هندرسون، مصدر سبق ذكره.

(١١٢) عزالدين عبد المولى والحواس تقية(محرراً)، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.